

Distr.: General
31 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون

البند ٧٦ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي
ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي السادس عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المقدم من رئيس المحكمة الدولية وفقا للمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة (انظر Corr.1 و S/25704، المرفق) التي تنص على ما يلي:

”يقدم رئيس المحكمة الدولية التقرير السنوي للمحكمة الدولية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة“.

* A/64/150.



كتاب الإحالة

٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

أصحاب السعادة،

يشرفني أن أقدم التقرير السنوي السادس عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا للمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية. وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) باتريك ل. روبنسون
الرئيس

رئيس الجمعية العامة
الأمم المتحدة
نيويورك

رئيس مجلس الأمن
الأمم المتحدة
نيويورك

التقرير السنوي السادس عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

موجز

يشمل التقرير السنوي السادس عشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المحكمة تسريع إجراءاتها. فقد أصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة أحكام في حق أربعة متهمين، ليرتفع بذلك عدد القضايا المنتهية تماما إلى ٨٦ قضية. وأصدرت الدوائر الابتدائية ثلاثة أحكام في حق تسعة متهمين، وأجرت في وقت الذروة ثماني محاكمات متزامنة في قاعاتها الثلاث، مستغلة في ذلك الفسح الزمنية المتاحة في جداول المحاكمات.

وفي ختام الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال إجراءات الاستئناف قائمة بشأن ١٢ متهما، ويخضع حاليا ٢١ متهما للمحاكمة. ولا تزال محاكمة أربعة متهمين في المرحلة التمهيدية. ولسوء الحظ، لا يزال متهمان آخران طليقين، وهما: راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. ولا يزال عدم التمكن من إلقاء القبض على المتهمين الهاربين المتبقين يشكل مصدر قلق بالغ للمحكمة.

واستضافت المحكمة عددا متزايدا من زيارات العمل وبرامج التدريب للمحاكم الموجودة في المنطقة، وذلك من أجل ضمان المحافظة على تراثها من خلال قيام المحاكم المحلية بالبث في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب. وقامت المحكمة، بمساعدة من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، بنشر دليل لممارستها المتطورة لتستخدمه المحاكم المحلية والدولية الأخرى. وأجرت المحكمة أيضا تقييما لاحتياجات بلدان يوغوسلافيا السابقة، وتقوم حاليا بإعداد مجموعة من المشاريع المقترحة لتلبية الاحتياجات المحددة القائمة، وذلك بشراكة مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة.

وقد انتُخب باتريك روبنسون (جامايكا) رئيساً للمحكمة الدولية في جلسة عامة عُقدت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بينما انتُخب أوغون كوون (جمهورية كوريا) نائباً للرئيس. وأُهي أمين سجل المحكمة، هانز هولتويس، فترة ولايته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأدى أمين السجل الجديد، جون هوكينغ، اليمين في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وواصل سيرج براميرتز أداء مهامه كمدع عام بعد أن عُيّن في هذا المنصب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وباشر مهامه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز مكتب المدعي العام تقدماً نحو إنجاز ولاية المحكمة، سواء على مستوى الدوائر الابتدائية أو دوائر الاستئناف. وواصل مكتب المدعي العام تعزيز التفاعل مع سلطات دول يوغوسلافيا السابقة لتشجيع التعاون مع المحكمة ودعم المحاكمات المحلية لمرتكبي جرائم الحرب.

وواصل قلم المحكمة القيام بدور بالغ الأهمية في تقديم الدعم الإداري والقضائي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام أمين سجل المحكمة، تحت سلطة الرئيس، بتقديم دعم تشغيلي لدوائر المحكمة ومكتب المدعي العام، وبتسيير جميع الجوانب الإدارية للمحكمة. وقام القسم الاستشاري للشؤون القانونية وشؤون السياسات بقلم المحكمة، بإسداء المشورة لأمين سجل المحكمة ونائبه وإدارة المحكمة بشأن مجموعة متنوعة من المسائل القانونية والمسائل المتعلقة بالسياسات. واضطلعت دائرة الاتصالات بمجموعة متنوعة من الأنشطة التي تهدف إلى زيادة التعريف بأنشطة المحكمة بين المجتمعات المحلية المعنية وإطلاعها على الأحكام الصادرة. وقام قسم إدارة شؤون المحكمة وخدمات الدعم بتقديم الدعم اللازم في ثلثي محاكمات، وكذلك إلى عددٍ من جلسات الاستماع التمهيديّة وجلسات استماع بشأن انتهاك حرمة المحكمة وجلسات الاستئناف. وواصل قسم خدمات المؤتمرات واللغات تقديم الخدمات المطلوبة في مجال الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية وتدوين محاضر المحكمة. وقام قسم الضحايا والشهود بتسيير سفر ٧٢٧ شاهداً إلى لاهاي للإدلاء بشهادتهم. وقدم مكتب المعونة القانونية ومسائل الاحتجاز خدماته إلى أكثر من ٥٠٠ عضو من أفرقة الدفاع في قضايا مختلفة، وذلك خلال الإجراءات التمهيديّة وإجراءات المحاكمة الابتدائية والاستئناف. وواصلت وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة العمل بمستوى عالٍ من النشاط في خدمة العملية القضائية على أساس يومي، وتقديم الرعاية الآمنة لجميع المحتجزين أثناء الاحتجاز. وقامت شعبة خدمات الدعم الإداري بتنسيق عملية إعداد التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

وحتى الآن، انتهت المحكمة من اتخاذ إجراءات ضد ١٢٠ متهما من أصل
ال ١٦١ متهما الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام. ويتضمن التقرير التالي تفاصيل الأنشطة
التي قامت بها المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويبين تركيز المحكمة على هدفها
المتمثل في إنهاء الإجراءات في أقرب وقت ممكن دون الإخلال بالقواعد القانونية.

المحتويات

الصفحة	
٨	أولا - مقدمة
٩	ثانيا - الأنشطة المتعلقة بالحكمة بكاملها
٩	ألف - الرئيس
٩	١ - الإصلاحات الداخلية
٩	٢ - بناء القدرات والمحافظة على التراث
١٠	٣ - العلاقات الدبلوماسية وأشكال التمثيل الأخرى
١٢	٤ - الأنشطة القضائية
١٢	باء - هيئة المكتب
١٢	جيم - مجلس التنسيق
١٢	دال - الجلسات العامة
١٣	هاء - لجنة النظام الداخلي
١٣	واو - آلية معالجة المسائل المتبقية
١٤	ثالثا - أنشطة دوائر المحكمة
١٤	ألف - تكوين دوائر المحكمة
١٥	باء - الأنشطة الرئيسية للدوائر الابتدائية
٢٠	جيم - النشاط الرئيسي لدوائر الاستئناف
٢١	رابعا - أنشطة مكتب المدعي العام
٢١	ألف - الانتهاء من المحاكمات وإجراءات الاستئناف
٢٢	باء - التعاون
٢٢	١ - التعاون الدولي
٢٣	٢ - تعاون صربيا

٢٤	٣ - تعاون كرواتيا
٢٤	٤ - تعاون البوسنة والهرسك
٢٤	٥ - تعاون الدول والمنظمات الأخرى
٢٥	جيم - إحالة القضايا وملفات التحقيق
٢٦	دال - بناء القدرات
٢٦	خامسا - أنشطة قلم المحكمة
٢٧	ألف - مكتب أمين سجل المحكمة
٢٨	باء - قسم خدمات الدعم القضائي
٣٠	جيم - شعبة خدمات الدعم الإداري

أولا - مقدمة

- ١ - يعرض التقرير السنوي السادس عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ الأنشطة التي قامت بها المحكمة في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.
- ٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت المحكمة خطوات لتنفيذ استراتيجية الإنجاز التي وافق عليها مجلس الأمن بموجب القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وواصل القاضي فوستو بوكار (إيطاليا) العمل كرئيس للمحكمة إلى أن حل محله القاضي باتريك روبنسون (جامايكا) في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بعد أن انتخبه القضاة في جلسة عامة عقدت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وحل القاضي أوغون كوون (جمهورية كوريا)، بعد انتخابه في الوقت نفسه، محل القاضي كيفين باركر (أستراليا) كنائب للرئيس.
- ٣ - وحتى الآن، انتهت المحكمة من اتخاذ إجراءات قضائية ضد ١٢٠ شخصا من أصل ١٦١ متهما صدرت بحقهم لوائح اتهام. وواصلت دوائر المحكمة الثلاث العمل بكامل طاقتها، وذلك بإجراء ثماني محاكمات متزامنة في قاعاتها الثلاث. وأصدرت دوائر المحكمة ثلاثة أحكام في حق تسعة متهمين، واستمعت إلى أربع قضايا بشأن انتهاك حرمة المحكمة. وعملت دائرة الاستئناف أيضا على الإسراع بأعمالها، إذ أصدرت ٣٦ قرارا بشأن الطعون التمهيدية، وقرارا واحدا بشأن إعادة النظر، وحكمتين بشأن انتهاك حرمة المحكمة، وثلاثة أحكام استئناف بشأن موضوع الدعوى.
- ٤ - وقام الرئيس والمدعي العام وأمين سجل المحكمة بوضع برامج منفردة وأخرى على نطاق المحكمة ككل تهدف إلى تعزيز قدرة الهيئات القضائية المحلية على مقاضاة المتهمين في قضايا جرائم حرب ومحاكمتهم بفعالية. وانضمت المحكمة إلى منظمات أخرى - هي معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - في العمل على وضع أدوات لنقل المعرفة.
- ٥ - وركزت المحكمة جهودها أيضا على وضع استراتيجية لتقليص حجمها تدريجيا، وهي استراتيجية سيبدأ تنفيذها خلال فترة السنتين المقبلة. وفي إطار هذه الاستراتيجية، قيّمت المحكمة حجم عملها المتبقي وقررت ضرورة إعادة تخصيص الموارد لدوائر الاستئناف. وترد هذه الاستراتيجية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وستمكن من تسريع عمل المحكمة وتوفير موارد كبيرة.

ثانياً - الأنشطة المتعلقة بالمحكمة بكاملها

ألف - الرئيس

٦ - بدأ الرئيس روبنسون، عقب توليه الرئاسة، بإجراء تقييم مفصل لعدد القضايا المعروضة على المحكمة وتلك التي يتوقع استئنافها.

١ - الإصلاحات الداخلية

٧ - كان لكثرة الإجراءات القضائية المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، وبخاصة تلك المتصلة بالمحاكمات الجارية، أثر كبير على إمكانية إنهاء تلك المحاكمات بسرعة. وفي إطار التدابير المتخذة للتخفيف من أثرها على إجراءات المحاكمة، حاولت بعض الدوائر التعامل مع الادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة باعتبارها جزءاً من إجراءات المحاكمة وأثناء هذه الإجراءات. وفي نيسان/أبريل، شكّل الرئيس روبنسون فريقاً عاملاً لتقييم الجوانب الإجرائية والموضوعية للدعوى انتهاك حرمة المحكمة وتقديم توصيات بشأن طرائق تسريع البت فيها. وقدم تقرير الفريق العامل وتوصياته في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، عدّلت القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (القواعد) لتقليل بعض الحدود الزمنية في قضايا انتهاك حرمة المحكمة، وذلك من أجل زيادة تسريع هذه الإجراءات.

٢ - بناء القدرات والمحافظة على التراث

٨ - بدأ الرئيس روبنسون من حيث انتهى سلفه القاضي بوكار، جاعلاً من بناء قدرات الهيئات القضائية الوطنية إحدى الأولويات المدرجة في إطار الاستراتيجية المتعلقة بتراث المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت نتائج مهمة، وبدأ تنفيذ أنشطة جديدة من أجل تأمين مواصلة عمل المحكمة عن طريق محاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب في محاكم محلية.

٩ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، قامت المحكمة، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، بنشر دليل لممارستها المتطورة، وهو دليل يقدم للمرة الأولى وصفاً شاملاً للممارسات التشغيلية للمحكمة من الداخل. وهذا الدليل، وهو متاح باللغات الإنكليزية والبوسنية/الصربية/الكرواتية، يمكن العاملين في مجال القضاء في يوغوسلافيا السابقة، وكذلك على الصعيد العالمي، من الاستفادة من خبرة المحكمة في وضع إجراءات لمعالجة القضايا المتصلة بالجرائم الدولية بطريقة تتسم بالكفاءة والنزاهة.

١٠ - وحددت المحكمة عددا من الأنشطة ذات الأولوية عن طريق تقييم الاحتياجات وإجراء عملية تشاورية بالتعاون مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتقوم المحكمة حاليا، بمشاركة المكتب ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، بالإعداد لتنفيذ مشاريع رئيسية تهدف إلى زيادة تطوير قدرات الهيئات القضائية الوطنية على توظيف التراث القانوني والمادي للمحكمة في إجراءاتها. وتشمل المهام المتوقع القيام بها في هذا الإطار إصدار محاضر جلسات المحكمة باللغات البوسنية/الكرواتية/الصربية، وإجراء دراسات قانونية تربط بين القوانين الجنائية الوطنية وأحكام القضاء الدولي، واتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء مراكز إعلام محلية في يوغوسلافيا السابقة، تتيح لمختلف المستخدمين إمكانية الاطلاع على نطاق واسع على السجلات العامة للمحكمة.

٣ - العلاقات الدبلوماسية وأشكال التمثيل الأخرى

١١ - في الفترة المشمولة بالتقرير، شارك الرئيسان مشاركة فعالة في أنشطة التعاون والتوعية لدعم عمل المحكمة وتحسين مكانتها الدولية.

١٢ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ألقى الرئيس السابق بوكار كلمة أمام الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة (A/63/210-S/2008/515).

١٣ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عقد كل من الرئيس روبنسون والمدعي العام سيرج براميرتز وأمين سجل المحكمة السابق هانز هولثويس جلسة إحاطة إعلامية دورية نصف سنوية لأعضاء السلك الدبلوماسي في لاهاي. وقد حضر أكثر من ٦٠ سفيراً وعضواً من أعضاء السلك الدبلوماسي هذا الاجتماع، الذي ركز على التطورات الجارية في المحكمة وعلى التقدم المحرز في إنجاز ولايتها. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، ألقى الرئيس روبنسون كلمة أمام مجلس الأمن بشأن التقرير العاشر للمحكمة عن استراتيجية الإنجاز.

١٤ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أدلى الرئيس روبنسون بخطاب في جامعة نونفا ساوث إيسترن في داني، بفلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية، تطرق فيه، إلى التفاعل بين النظم القانونية في عمل المحكمة.

١٥ - وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أدلى الرئيس روبنسون بخطاب أمام البرلمان الأوروبي في بروكسل، وذلك في مؤتمر معنون "الأعمال غير المنجزة لمحكمة الأمم المتحدة الجنائيتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا: دور الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في المستقبل"، ناقش فيه التحديات الرئيسية المتعلقة بإنجاز أعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا الناشئة ومرحلة ما بعد إغلاقهما. وفي ٦ نيسان/أبريل، أنشئت قاعدة بيانات

المحكمة السجلات القضائية العامة على الموقع الشبكي للمحكمة. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، استقبل الرئيس روبنسون في المحكمة سفير الولايات المتحدة المتجول المعني بجرائم الحرب. وأطلع الرئيس والمدعي العام وأمين السجل السفير على آخر ما استجد بشأن طائفة من المسائل التي تشمل إنجازات المحكمة حتى الآن وتنفيذ استراتيجية الإنجاز وخطط المحافظة على تراث المحكمة.

١٦ - وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، أدلى الرئيس روبنسون بخطاب رئيسي في الحلقة الدراسية السنوية المتعلقة بالبعد الإنساني التي نظمها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وناقش الرئيس دور المحكمة في تدعيم سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة وأهمية استقلال السلطة القضائية. وفي ١٩ أيار/مايو، باشر الرئيس إجراءات تنصيب أمين سجل المحكمة الجديد. وفي ٢٨ أيار/مايو، تحدث الرئيس في مناسبة إصدار دليل المحكمة للممارسات المتطورة، وهو منشور يهدف إلى المحافظة على تراث المحكمة ومساعدة الهيئات القضائية في الفصل في الجرائم الدولية. وفي ٢٨ أيار/مايو أيضاً، عقد الرئيس والمدعي العام وأمين سجل المحكمة جلسة إحاطة إعلامية لأعضاء السلك الدبلوماسي في لاهاي، تكلموا فيها أمام أكثر من ٥٠ ممثلاً للسفارات ومسؤولين من المنظمات الدولية بشأن التطورات الجارية في المحكمة والتقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز.

١٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اضطلع الرئيس روبنسون بزيارته الرسمية الأولى لمنطقة يوغوسلافيا السابقة منذ انتخابه رئيساً للمحكمة. والتقى الرئيس بزملاء من السلطات القضائية المحلية في كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وسلوفينيا، وكذلك بممثلين عن الحكومات والمجتمع المدني. وأدلى الرئيس بخطابين رئيسيين في مؤتمرين عقدا في دوبروفنيتش وسراييفو، حيث التقى محافظي المدينتين، وقام أيضاً بزيارة رئيس سلوفينيا في لوبليانا. وفي ٤ حزيران/يونيه، أدلى الرئيس ببيان أمام مجلس الأمن بشأن تقرير المحكمة الحادي عشر عن استراتيجية الإنجاز، وأبرز النجاحات التي أحرزتها المنظمة والتحديات الرئيسية الماثلة. وفي ٩ حزيران/يونيه، أطلق الرئيس بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة دليل الممارسات المتطورة للمحكمة أثناء مناسبة جانبية نظمت أثناء اجتماع جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أدلى الرئيس بخطاب استهلاكي في مؤتمر نظمه المعهد والمحكمة، أطلقت فيه ترجمة دليل الممارسات المتطورة إلى لغات المنطقة. وفي ١٩ حزيران/يونيه، التقى الرئيس برئيس وزراء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أدلى الرئيس بخطاب رئيسي في المؤتمر الافتتاحي للرابطة الكاربية للموظفين القضائيين، إثر تلقيه دعوة للمشاركة من رئيس محكمة العدل الكاربية في بورت أوف سبين، تكلم فيه عن التدابير المتخذة لزيادة كفاءة الإجراءات

في المحكمة، وأثرها على نزاهة المحاكمات، وسريان هذه التدابير على الولايات القضائية لمنطقة البحر الكاريبي.

١٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، اضطلع الرئيس روبنسون بزيارة عمل إلى المحكمة العليا لصربيا والتقى برئيس المحكمة وآخرين. وكان الغرض من هذه الزيارة هو تبادل الخبرات في محاكمة المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة لأحكام القانون الإنساني الدولي.

٤ - الأنشطة القضائية

١٩ - بحكم السلطات المخولة للرئيس وفقا للنظام الأساسي للمحكمة ولائحتها وتوجيهاتها العملية، أصدر الرئيس أوامر عديدة بإحالة قضايا إلى دوائر المحاكمة؛ واستعرض عددا من القرارات التي اتخذها أمين سجل المحكمة؛ وأصدر أوامر تحدد الدولة التي تنفذ فيها الأحكام الصادرة بحق بافيل ستروغار، وستانيسلاف غاليتش، وميلان مارتيتش، ومومشيلو كرايشنيك، ودراغان يوكيتش؛ ووافق على خمسة طلبات للإفراج المبكر؛ بينما رفض طلبا للعفو أو لتخفيف الحكم.

باء - هيئة المكتب

٢٠ - وفقا للمادة ٢٣، تتألف هيئة المكتب من الرئيس ونائب الرئيس والقضاة الذين يرأسون دوائر المحاكمة. وأجرى الرئيس مشاورات مع هيئة المكتب بشأن مسائل تتعلق بسير عمل المحكمة وبشأن طلبات للإفراج المبكر أو لتخفيف الحكم.

جيم - مجلس التنسيق

٢١ - وفقا للمادة ٢٣ مكررا، يتألف مجلس التنسيق من الرئيس والمدعي العام وأمين سجل المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع المجلس بانتظام لمناقشة مسائل من بينها مسائل استراتيجية إنجاز المحكمة، والاحتفاظ بالموظفين وأولويات الترجمة، والأنشطة المتعلقة بترات المحكمة، وسياسة الاتصالات، وعمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالمحاكم المخصصة فيما يتعلق بآلية معالجة المسائل المتبقية بعد المحكمة.

دال - الجلسات العامة

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد القضاة جلسة عامة عادية في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وأربع جلسات عامة استثنائية في ٢٥ آب/أغسطس و ٢ تشرين الأول/أكتوبر و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي الجلسة العامة الاستثنائية

المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، انتخب القاضي باتريك روبنسون (جامايكا) والقاضي أو - غون كوون (جمهورية كوريا) لمنصب رئيس المحكمة ونائب رئيس المحكمة على التوالي، واعتمدت المادة الجديدة ٤٥ ثالثاً، التي تسمح بتعيين محامٍ للمتهم تحقيقاً للعدالة. وفي الجلسة العامة المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تم تعديل النظام الداخلي لتخفيض بعض الحدود الزمنية في قضايا انتهاك حرمة المحكمة، وذلك من أجل دفع عجلة سير هذه الإجراءات.

هاء - لجنة النظام الداخلي

٢٣ - إثر انتخاب رئيس ونائب رئيس جديدين، أعيد تشكيل العضوية القضائية للجنة النظام الداخلي على النحو التالي: القاضي كارمل أغيوس (رئيساً) والرئيس باتريك روبنسون ونائب الرئيس أو - غون كوون والقضاة ألفونس أوري وكييفن باركر وكريستوف فلوغه. ويشمل الأعضاء الذين لا يتمتعون بالحق في التصويت المدعي العام وأمين سجل المحكمة وممثل رابطة محامي الدفاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت لجنة النظام الداخلي لمناقشة مقترحات بشأن النظام الداخلي وتقديم التوصيات إلى القضاة في المواعيد التالية: ١ أيلول/سبتمبر و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ و ١١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

واو - آلية معالجة المسائل المتبقية

٢٤ - واصلت المحكمة الاستجابة بجدية لطلبات الحصول على معلومات من مكتب المستشار القانوني عن وضع آلية لمعالجة المسائل المتبقية، وذلك في ضوء اقتراب موعد إنجاز المحكمة لولايتها. وفي هذا الصدد، قدمت المحكمة معلومات عن المهام المحتملة للآلية، والتفديرات المؤقتة لملاك الموظفين، وهيكل الآلية ومكانها، وذلك لإدراجها في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن آلية معالجة المسائل المتبقية. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اضطلع الفريق العامل المعني بالمحاكم المختصة التابع لمجلس الأمن بزيارة ميدانية للمحكمة والتقى بالعديد من القضاة والموظفين، وذلك للإلمام بصورة أشمل بالمجالات التي سيتعين على آلية معالجة المسائل المتبقية أن تتناولها.

ثالثاً - أنشطة دوائر المحكمة

ألف - تكوين دوائر المحكمة

٢٥ - تضم المحكمة اليوم ٢٧ قاضياً من ٢٥ بلداً. وتتكون الدوائر من ١٣ قاضياً دائماً، وقاضيين دائمين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يعملان في دائرة الاستئناف و ١٢ قاضياً مخصصاً.

٢٦ - والقضاة الدائمون هم باتريك روبنسون (الرئيس، جامايكا)، وأو - غون كوون (نائب الرئيس، جمهورية كوريا)، وكيفين باركر (رئيس دائرة، أستراليا)، وإيان بونومي (رئيس دائرة، المملكة المتحدة)، وألفونس أوري (رئيس دائرة، هولندا)، وفواستو بوكار (إيطاليا)، وليو داكون (الصين)، وتيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكارمل أغيوس (مالطة)، وجان كلود أنتونيبي (فرنسا)، وكريستين فان دين فينغيرت (بلجيكا)، وباكوني جاستيس مولوتو (جنوب أفريقيا) وكريستوف فلوغه (ألمانيا). والقاضيان الدائمان من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا العاملان في دائرة الاستئناف هما محمد غوني (تركيا) وأندريسيا فاز (السنغال). وقد استقال القاضي محمد شهاب الدين (غيانا)، الذي عمل في دائرة الاستئناف، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستقال القاضي فولفغانغ شوميرغ (ألمانيا)، الذي عمل في دائرة الاستئناف، خلال الفترة المشمولة بالتقرير وحل محله القاضي كريستوف فلوغه (ألمانيا).

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الأشخاص التالية أسماؤهم قضاةً مخصصين: كريستر تيلين (السويد) وجانيت نوسورثي (جامايكا)، وفرانك هوبفيل (النمسا)، وأرباد براندلر (هنغاريا)، وستيفان تريشسل (سويسرا)، وأنطوان كيسييا - مي ميندوا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وعلي نواز شوهان (باكستان)، وسفيتانا كامينوفا (بلغاريا)، وكيمبرلي بروست (كندا)، وأوليه بيورن شتولي (النرويج)، وفريدريك هاروف (الدانمرك)، وفلافيا لاتانزي (إيطاليا)، زبدرو ديفيد (الأرجنتين)، وميشيل بيكار (فرنسا)، وأولديس كينيس (لاتفيا)، وإليزابيث غوونزا (زمبابوي)، وميلفيل بيرد (ترينيداد وتوباغو).

٢٨ - وعمل القضاة التالية أسماؤهم في الدوائر الابتدائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير: القضاة روبنسون (رئيس)، وأغيوس (رئيس)، وباركر (رئيس)، وبونومي (رئيس)، وأوري (رئيس)، وكوون، وأنتونيبي (رئيس)، وفان دين فينغيرت، ومولوتو (رئيس)، وفلوغه، وتيلين، ونوسورثي، وهوبفيل، وبراندلر، وتريشسل، وميندوا، وشوهان، وكامينوفا، وبروست، وشتولي، وهاروف، ولاتانزي، وديفيد، وبيكار، وكينيس، وغوونزا، وبيرد.

٢٩ - وتتألف دائرة الاستئناف من القضاة روبنسون (رئيساً) وغوي، وبوكار، وليو، وفاز، وميرون، وأغيوس.

باء - الأنشطة الرئيسية للدوائر الابتدائية

١ - الدائرة الابتدائية الأولى

(أ) المرحلة التمهيديّة للمحاكمة

٣٠ - لا توجد قضايا في المرحلة التمهيديّة أمام الدائرة الابتدائية الأولى.

(ب) المحاكمة

غوتوفينا وسيرماك وماركاتش

٣١ - وُجّهت إلى المتهمين تمّ ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في كرواتيا في عام ١٩٩٥. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة أوري (رئيساً)، وكينيس وغوونزا. وبدأت المحاكمة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.

بيريسيتش

٣٢ - وُجّهت إلى مومسيلو بيريسيتش تمّ ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في سراييفو وسربنتشا (البوسنة والهرسك) وكذلك في زغرب (كرواتيا) في الفترة بين آب/أغسطس ١٩٩٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة مولوتو (رئيساً) وديفيد وبيكار. وبدأت المحاكمة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

ستانيسيتش وسيماتوفيتش

٣٣ - وُجّهت إلى جوفيك ستانيسيتش وفرانكو سيماتوفيتش تمّ ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في كرواتيا والبوسنة والهرسك في الفترة بين نيسان/أبريل ١٩٩١ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة أوري (رئيساً) وبيكار وغوونزا. وبدأت المحاكمة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ولكنها تأجلت بأمرٍ من دائرة الاستئناف في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ بسبب اعتقال صحة جوفيك ستانيسيتش. واستؤنفت المحاكمة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

هارتمان

٣٤ - وُجِّهت إلى فلورانس هارتمان تهمة انتهاك حرمة المحكمة وذلك بإفشائها قراراتين سريين لدائرة الاستئناف في كتابها المعنون "السلام والعقاب" الذي نشرته مؤسسة فلاماريون وفي مقال بعنوان "إخفاء وثائق مهمة لجرائم الإبادة الجماعية" الذي نشره المعهد البوسني. وتألَّف الدائرة الابتدائية من القضاة مولوتو (رئيساً) وغوني وليو. وبدأت المحاكمة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وتم الاستماع إلى المرافعات الختامية في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وسوف يصدر الحكم في الوقت المناسب.

ديليتش

٣٥ - وُجِّهت إلى راسم ديليتش تهمة انتهاك قوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابهما في الفترة بين تموز/يوليه ١٩٩٣ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في البوسنة والهرسك. وتألَّف الدائرة الابتدائية من القضاة مولوتو (رئيساً) وهاروف ولاتانزي. وصدر الحكم في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وحُكِّم على راسم ديليتش بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

هاراكيجا ومورينا

٣٦ - وُجِّهت إلى أستريت هاراكيجا وبايروش مورينا تهمة انتهاك حرمة المحكمة حيث يدعى أنهما قاما بترويع أحد الشهود المحميين والتدخل في شؤونهم. وتألَّف الدائرة الابتدائية من القضاة أوربي (رئيساً) وفان دين فينغيرت ومولوتو. وصدر الحكم في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وحُكِّم على أستريت هاراكيجا بالسجن لمدة خمسة أشهر. كما حُكِّم على بايروش مورينا بالسجن لمدة ثلاثة أشهر.

٢ - الدائرة الابتدائية الثانية

(أ) المرحلة التمهيدية للمحاكمة

توليمير

٣٧ - وُجِّهت إلى ازدرافكو توليمير تهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والتآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاك قوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابهما في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٥. وتألَّف الدائرة الابتدائية من القضاة آغيوس (رئيساً) وكوون وبروست (قاض تمهيدي). ومن المتوقع أن تبدأ المحاكمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(ب) المحاكمة

بوفيتش وآخرون

٣٨ - وجهت إلى فوجادين بوفيتش وليوبيزا بييرا ودرافو نيكوليتش وليومير بوروفيتش وفينكو بانديوريفيتش تهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والتآمر لارتكاب الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاك قوانين أو أعراف الحرب. ووجهت إلى راديفوي ميليتش وميلان غفيرو تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب. ويدعى بأن الجرائم قد ارتكبت في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٥. وتألقت الدائرة الابتدائية من القضاة آغيوس (رئيساً) وكوون وبروست وستول (قاضي احتياطي). وبدأت المحاكمة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وسوف تنهى إجراءات القضية قريباً.

دورديفيتش

٣٩ - وجهت إلى فلاستيمير دورديفيتش تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في كوسوفو في عام ١٩٩٩. وبدأت المحاكمة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتألقت الدائرة الابتدائية من القضاة باركر (رئيساً) وفلوغه وبيرد. ويقوم الادعاء حالياً بعرض مرافعته الرئيسية.

جوكيتش

٤٠ - بدأت إجراءات النظر في تهمة انتهاك حرمة المحكمة ضد دراغان جوكيتش بعد رفضه الإدلاء بالشهادة في قضية المدعي العام ضد بوفيتش وآخرين. وأصدرت الدائرة الابتدائية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ أمراً بدلاً من إصدار لائحة اتهام بانتهاك حرمة المحكمة. وعقدت المحكمة ثلاث جلسات استماع حصل فيها جوكيتش على أدلة من اثنين من الشهود وقدم عدداً من الأحرار، كما استجوب أحد الخبراء دعتهم المحكمة. وفي الحكم الصادر في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩. وجد جوكيتش مذنباً بانتهاك حرمة المحكمة وحُكم عليه بالسجن لمدة أربعة أشهر.

سيسيلج

٤١ - في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. أصدرت الدائرة الابتدائية الثانية أمراً بدلاً من إصدار لائحة اتهام بحق فوجيسلاف سيسيلج بانتهاك حرمة المحكمة لقيامه في كتاب من تأليفه بإفشاء معلومات سرية منتهكاً بذلك الأوامر التي تمنح تدابير حماية لثلاثة شهود وقيامه كذلك بنشر مقتطفات من بياناتهم الخطية. وقام أمين السجل المناوب بتعيين أحد أصدقاء

المحكمة في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وأعلن فوجيسلاف سيسيلج أنه غير مذنب في أول
مثول له أمام المحكمة في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، وعُقدت المحاكمة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩.
وصدر الحكم في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وجد فيه سيسيلج مذنباً بانتهاك حرمة المحكمة
وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٥ شهراً.

٣ - الدائرة الابتدائية الثالثة

(أ) المرحلة التمهيدية للمحاكمة

كاراديتش

٤٢ - وُجّهت إلى رادوفان كاراديتش ١١ تهمة شملت ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية
وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في البوسنة
والهرسك في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥. وبعد اعتقاله ونقله إلى المحكمة
في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، قُدمت دُفوع بالنيابة عنه بالبراءة من جميع التهم المنسوبة
إليه. وتألّفت الدائرة الابتدائية من القضاة بونومي (رئيساً) وفلوغه وبيكار. ولم يتحدد بعد
تاريخ بدء المحاكمة. ولكن يتوقع عقد اجتماع الادعاء السابق للمحاكمة في أيلول/
سبتمبر ٢٠٠٩.

م. ستانيسيتش وزوبليانين

٤٣ - وُجّهت إلى كل من ميكو ستانيسيتش وستوجان زوبليانين ١٠ تهم بارتكاب جرائم
ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في الفترة من
نيسان/أبريل وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في البوسنة والهرسك. وتتألّف الدائرة
الابتدائية من القضاة بونومي (رئيساً) وستول وهاروف (قاض تمهيدي). ومن المقرر عقد
اجتماع الادعاء السابق للمحاكمة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، كما تقرر مبدئياً بدء
المحاكمة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

(ب) المحاكمة

سيسيلج

٤٤ - وُجّهت إلى فويسلاف سيسيلج تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات
لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في كرواتيا والبوسنة والهرسك وفويفودينا (صربيا)
في الفترة بين آب/أغسطس ١٩٩١ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وتتألّف الدائرة الابتدائية من
القضاة أنتونيي (رئيساً) وهاروف ولاتانزي. وبدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠٠٧. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، قامت الدائرة الابتدائية، بناء على طلب من الادعاء، بتأجيل الاستماع لشهود معينين دعاهم الادعاء، حيث تبين له أن الاستماع إليهم في هذا الوقت سيضر بتراهة الإجراءات وأمن الشهود.

ميلوتينوفيتش وآخرون

٤٥ - وجهت إلى ميلان ميلوتينوفيتش ونيكولا سينوفيتش ودراغوليوب أويديانيتش ونيبويسا بافكوفيتش وفلاديمير لازاريفيتش وسريتين لوكيتش وهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في كوسوفو في عام ١٩٩٩. وأصدرت الدائرة الابتدائية المؤلفة من القضاة بنومي (رئيساً)، وشوهان وكامينوفا ونوسورثي (قاضي احتياطي) حكمها في القضية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بتبرئة المتهم الأول من جميع التهم وإدانة الآخرين ببعض أو جميع التهم. وتم إصدار حكم بالسجن لمدة ٢٢ عاماً على كل من سينوفيتش وبافكوفيتش ولوكيتش، وبالسجن لمدة ١٥ عاماً على كل من أويديانيتش ولازاريفيتش.

بريليتش وآخرون

٤٦ - وجهت إلى يادرانكو بريليتش وبرونو ستويتش وسلوبودان براليك وميليفوي بيتكوفيتش وفاليتين كوريتش وبيرسلاف بوسيتش وهم ارتكاب انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في البوسنة والهرسك في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ونيسان/أبريل ١٩٩٤. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة أنتونيي (رئيساً) وتريشيل وبراندر وميندوا (قاضي احتياطي). وبدأت المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وانتهى الادعاء من مرافعته وبدأت المحكمة في الاستماع إلى أدلة الدفاع في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨. وانتهى كل من بريليتش وستويتش من عرض قضيتيهما، وفي ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ بدأ براليك في عرض قضيته.

م. لوكيتش وس. لوكيتش

٤٧ - وجهت إلى ميلان لوكيتش وسترويدوي لوكيتش وهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في البوسنة والهرسك في الفترة بين حزيران/يونيه ١٩٩٢ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة روينسون (رئيساً) وفان دين فينغيرت وديفيد. وبدأت المحاكمة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

واكتمل تقديم الأدلة في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وصدر الحكم في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بالسجن مدى الحياة على ميلان لوكيتش وبالسجن لمدة ٣٠ عاماً على سترويدوي لوكيتش.

٤ - مجلس الإحالة

٤٨ - لا توجد قضايا مُحالة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ومع ذلك فقد واصل مجلس الإحالة تقييمه للقضايا المحالة سابقاً من خلال التقارير المرحلية الدورية المقدمة من المدعي العام.

جيم - النشاط الرئيسي لدوائر الاستئناف

الطعون العارضة

٤٩ - صدر ستة وثلاثون قراراً بشأن الطعون العارضة في القضايا التالية: كارادزيتش (٨)؛ غوفينا وآخرون (٢)؛ بوبوفيتش وآخرون (٤)؛ بريليتش وآخرون (١٤)؛ سيسيلج (١)؛ توليمير (٢)؛ برسييتش (٣)؛ لوكيتش ولوكيتش (١)؛ ميلوتينوفيتش وآخرون (١).

طلبات المراجعة

٥٠ - صدر قرار واحد بشأن المراجعة في قضية ناليتيليش.

الطعون المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة

٥١ - صدرت ثلاثة أحكام بشأن انتهاك حرمة المحكمة في قضايا هاكسهيو وجوكيتش وهاراكيجا ومورينا.

الطعون بشأن موضوع الدعوى

٥٢ - أصدرت دائرة الاستئنافات ثلاثة أحكام نهائية في قضايا مارتيتش وكراجينسيك ومركيسيتش وسليفانكانين. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ رفضت دائرة الاستئناف في ٩ أسباب من الأسباب الـ ١٠ للطعن المقدم من ميلان مارتيتش وأكدت الحكم الصادر بالسجن لمدة ٣٥ عاماً الذي صدر أثناء المحاكمة. وسمح باستئناف الادعاء فيما يتعلق بمسألة قانونية محددة ولكن رفض الطعن المتعلق بالحكم. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ سمحت دائرة الاستئناف بعددٍ من الأسباب والأسباب الفرعية للطعن المقدم من مومسيلو كراجينسيك، وشطب عدداً من الإدانات، ورفضت أسباب الطعن المتبقية، وأصدرت حكماً مخففاً بالسجن لمدة ٢٠ عاماً (بدلاً من ٢٧ عاماً صدر أثناء المحاكمة). وتم رفض الطعن المقدم من الادعاء ضد الحكم في القضية. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ رفضت دائرة الاستئناف جميع

أسباب الطعن المقدمة من مايبل مركيستش وفيزلين سليفانكانين. وأيدت الحكم الصادر بسجن مركيستش لمدة ٢٠ عاماً وسمحت جزئياً بقبول الطعن المقدم من الادعاء، وزادت نتيجة لذلك الحكم الصادر بسجن سليفانكانين أثناء المحاكمة من خمسة أعوام إلى ١٧ عاماً.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير قدمت طعون جديدة ضد أحكام صدرت إلى دائرة الاستئناف في قضيتي ديليتش وسينوفيتش وآخرين. كما يجري النظر حالياً في ثلاثة طعون أمام دائرة الاستئناف من فترة الإبلاغ السابقة، في قضايا دراغومير ميلوسيفيتش، وهاراديناي وآخرين، وبوسكوسكي وتار كولوفسكي. ويجري الاضطلاع بنشاط سابق لمرحلة الاستئناف في جميع هذه القضايا الخمس. وصدر ما مجموعه ٤٦ قراراً وأمرًا سابقاً لمرحلة الاستئناف في الفترة المشمولة بالتقرير. وتم الاستماع إلى قضية دراغومير ميلوسوفيتش في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، ويجري حالياً إعداد الحكم بشأنها. كما يجري حالياً تحضير قضايا هاراديناي وآخرين، وبوسكوسكي وترا كولوفسكي، وديليتش لعرضها على المحكمة.

طعون أخرى

٥٤ - أصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة أحكام بشأن طعون أخرى في القضايا التالية: غوتوفينا وآخرون و سيسيلج و كارادزيتش.

رابعا - أنشطة مكتب المدعي العام

ألف - الانتهاء من المحاكمات وإجراءات الاستئناف

٥٥ - لا يزال المدعي العام ملتزماً بقوة بالانتهاء من المحاكمات والطعون المتبقية طبقاً لاستراتيجية الإنجاز التي تتبعها المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم كبير في مجال الانتهاء من برنامج المحاكمات. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تمت محاكمة ٢١ متهماً في سبع محاكمات. ومن المتوقع أن تبدأ محاكمة بوبوفيتش وآخرين مع اختتام المرافعات النهائية في وقت قريب. وتم محاكمة برليتش وآخرين وغوتوفينا وآخرين في مرحلة الدفاع. وتم محاكمة أربع قضايا وهي: سيسيلج، ودورديفيتش، وبيريسيتش وستانيسيتش، وسيماتوفيتش في مراحل متفاوتة من مرافعة الادعاء. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال هناك ثلاث قضايا فقط (أربعة متهمين) في المراحل التمهيدية للمحاكمة وهي: كاراديتش وستانيسيتش وزوبليانين وتوليمير.

٥٦ - وفي الأشهر الأخيرة، أدت أحداث غير متوقعة إلى تأخير الجدول الزمني للمحاكمات. فقد حدث تأخير كبير في محاكمة سيسيلج قرب انتهاء مرافعة الادعاء نتيجة

تأجيل القضية بسبب الصعوبات الناجمة عن تأمين أدلة الشهود المتبقين. وثمة قدر كبير من عدم اليقين بشأن موعد استئناف المحاكمة.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الأعمال المتعلقة بالاستئناف. فقد استأنف الادعاء ضد خمسة من المتهمين الستة في الحكم الأول الذي يشمل عدة متهمين في قضية ميلوتينوفيتش وآخرين. وقدمت موجزات في قضايا هاراديناج وآخرين، ودراغومير ميلوسيفيتش، وبوسكوسكي، وتارتشولوفسكي، وديليتش. وعقدت جلسة استماع شفوية في قضية دراغومير ميلوسيفيتش في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويتوقع أن تعقد جلسات استماع في القضايا الأخرى المقدم فيها موجزات في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وصدر الحكم الابتدائي في قضية لو كيتش ولو كيتش في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وقضي بالسجن مدى الحياة وبالسجن لمدة ٣٠ عاما، وإذا ما قدم طلب استئناف في هذه القضية، فإن ذلك سيضيف إلى أنشطة المكتب المتعلقة بالاستئناف. ويتوقع صدور الحكم الابتدائي في قضية بوبوفيتش وآخرين قبل نهاية هذه السنة.

باء - التعاون

١ - التعاون الدولي

٥٨ - لا يزال مكتب المدعي العام يلتزم بالتعاون دول يوغوسلافيا السابقة وغيرها من الدول تعاوننا تماما لتنفيذ ولايته، على النحو المطلوب بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة.

٥٩ - ويظل التعاون من جانب دول يوغوسلافيا السابقة أمرا حيويا، وخاصة في مجالات (أ) تيسير إمكانية الاطلاع على السجلات والوثائق والوصول إلى الشهود، (ب) حماية الشهود، (ج) بذل جهود لتحديد مكان الفارين المتبقين وإلقاء القبض عليهما ونقلهما، واتخاذ تدابير ضد من يقدمون الدعم لهما.

٦٠ - وبغية تحقيق التعاون في الوقت المناسب في هذه المجالات، اجتمع المدعي العام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في عدة مناسبات مع السلطات السياسية والقضائية في كل من صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك، وبالإضافة إلى ذلك، واصل مكتب المدعي العام إقامة حوار مع كبار المسؤولين على كل من مستوى الدولة ومستوى العمل، وتطوير الشراكات القائمة مع مكاتب الادعاء الوطنية. كما دأب المدعي العام على الاجتماع بالسفراء والممثلين الآخرين في لاهاي.

٢ - تعاون صربيا

٦١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت التطورات التي جرت على الصعيد السياسي وعلى الصعيد التنفيذي للقيادة الجديدة إلى تحسين تعاون صربيا مع مكتب المدعي العام. وقد امتثلت صربيا لمعظم طلبات تقديم المساعدة، بما في ذلك طلبات تيسير مشول الشهود، والاطلاع على السجلات، وتوفير الوثائق. وفي حين ظل عدد من الطلبات الهامة للحصول على وثائق ومحفوظات معلقا في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، فقد تمت تلبية جميع الطلبات تقريبا بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقاد المجلس الوطني الصربي للتعاون مع المحكمة بنجاح الجهود الرامية إلى الامتثال لطلبات مكتب المدعي العام. وسيكون استمرار التعاون من جانب صربيا في توفير الوثائق وإتاحة إمكانية الاطلاع على السجلات التي يطلبها مكتب المدعي العام أمرا في غاية الأهمية خلال محاكمة كبار القادة المتبقين، بما في ذلك قضية كارادزيتش.

٦٢ - ولا يزال أهم جوانب التعاون مع صربيا هو إلقاء القبض على الهاربين وهم: راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابع مكتب المدعي العام عن كتب العمل الذي قامت به السلطات الصربية لتحديد مكان وجود هذين الهاربين، وقدمت له إحاطات عن أنشطتها بصفة منتظمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قاد مجلس الأمن القومي الصربي وفريق العمل المسؤول عن تعقب الهاربين عمليات بحث معقدة وواسعة النطاق ضد المتهمين الاثنين والشبكات التي تدعمهما. وتجري الدوائر الحكومية حاليا تحليلا شاملا للمعلومات التي تم جمعها، بما في ذلك المعلومات المتاحة في السابق، ولكن لم تتخذ إجراءات بشأنها. وبغض النظر عن بعض أوجه القصور في بعض عمليات البحث والضبط، فقد تحسنت بصفة عامة الكفاءة المهنية وكفاءة الدوائر المشاركة في تعقب الهاربين. وأصبح التنسيق بين مختلف الدوائر المسؤولة عن تعقب الهاربين، الذي يكتسي أهمية بالغة، أفضل الآن بالمقارنة بما كان عليه الأمر منذ سنة.

٦٣ - وقد دعا مكتب المدعي العام السلطات السياسية في صربيا إلى تقديم كل الدعم للعمل المهني المنجز على المستوى التنفيذي بأمل أن تفضي هذه الجهود إلى إلقاء القبض على الفارين المتبقين. وأعرب مكتب المدعي العام عن قلقه إزاء البيانات السلبية وغير المبررة التي أدلى بها مسؤولون حكوميون وهيئات حكومية للتشكيك في نزاهة المحكمة. وهذا يتعارض، كما يبدو، مع مستوى التعاون الذي تقدمه الدوائر المهنية.

٣ - تعاون كرواتيا

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت كرواتيا على نحو كاف وفي الوقت المناسب لمعظم طلبات المساعدة المقدمة من مكتب المدعي العام. وبالإضافة إلى ذلك، استمر مكتب المدعي العام في تلقي مساعدات كافية من مكتب المدعي العام لكرواتيا.

٦٥ - إلا أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل مكتب المدعي العام يواجه صعوبات في الحصول على تعاون كرواتيا في قضية غوتوفينا وآخرين. ومنذ عام ٢٠٠٧ تحديداً، رفضت كرواتيا باستمرار تسليم الوثائق العسكرية الرئيسية المتعلقة بعملية العاصفة. علاوة على ذلك، كان التقدم محدوداً في التحقيق الذي أمرت المحكمة كرواتيا بإجرائه بشأن الوثائق المفقودة. وأثار مكتب المدعي العام مع كرواتيا شواغله بشأن التركيز على التحقيق وأسلوبه ومنهجيته. ولا تزال هذه المسألة معروضة على المحكمة. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل مكتب المدعي العام على اتصال وثيق مع السلطات على المستوى الحكومي وعلى مستوى الخبراء لحل هذه المسألة.

٤ - تعاون البوسنة والهرسك

٦٦ - لا تزال سلطات البوسنة والهرسك تسمح بالاطلاع على السجلات الحكومية، وتقديم الوثائق المطلوبة. كما تواصل السلطات الاستجابة بشكل مناسب لطلبات محددة لتقديم المساعدة، وخاصة من خلال تسهيل مثول الشهود أمام المحكمة.

٦٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل نظام القضاء وإنفاذ القانون في البوسنة والهرسك يواجه تحديات، مما قد يؤثر على تعاونه مع المحكمة. وشجع مكتب المدعي العام السلطات في البوسنة والهرسك على اتخاذ التدابير اللازمة ضد من يساعدون الهاربين المتبقيين على التهرب من العدالة أو عرقلة التنفيذ الفعال لولاية المحكمة. كما واصل مكتب المدعي العام المطالبة باتخاذ تدابير ضد من ساعدوا رادوفان ستانكوفيتش على الهرب من السجن بعد أن نقلته المحكمة إلى البوسنة والهرسك قبل عامين. وما زال استمرار عدم القبض على رادوفان ستانكوفيتش مصدر قلق بالغ.

٥ - تعاون الدول والمنظمات الأخرى

٦٨ - لا يزال مكتب المدعي العام يعتمد على الدول والمنظمات الدولية في تقديم الدعم للقبض على الهاربين المتبقيين وتوفير المستندات والمعلومات المطلوبة لمختلف المحاكمات والطعون.

٦٩ - ويعرب مكتب المدعي العام عن تقديره للدعم الذي تقدمه الدول والمنظمات الدولية والإقليمية (مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا)، والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات التي تعمل في يوغوسلافيا السابقة. وسيظل هذا الدعم حاسما في تقدم أعمال المحكمة.

٧٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، أطلع المدعي العام مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي على عمل مكتب المدعي العام، وعلى التعاون الذي تقدمه كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا.

جيم - إحالة القضايا وملفات التحقيق

٧١ - كما ذكر سابقا، فقد استخدمت بالكامل إجراءات الإحالة بموجب المادة ١١ مكررا، ويبدو أنه لم تعد هناك قضايا أخرى قابلة للإحالة. ومن بين القضايا الست التي أحيلت إلى البوسنة والهرسك، اختتمت خمس قضايا بصدور حكم استئناف نهائي، ولا تزال قضية واحدة بانتظار المحاكمة. وهناك قضية واحدة أحيلت إلى كرواتيا تنتظر صدور حكم الاستئناف النهائي، في حين توقف النظر في قضية أحيلت إلى صربيا بسبب انعدام الأهلية العقلية للمتهم. وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا رصد المحاكمات وإجراءات الاستئناف في القضايا المحالة إلى البوسنة والهرسك وكرواتيا بالنيابة عن مكتب المدعي العام، وتقدم تقارير منتظمة إلى المكتب. وتستخدم تقارير المنظمة هذه كأساس للتقارير المرحلية التي يقدمها المدعي العام كل ثلاثة أشهر إلى قضاة المحكمة.

٧٢ - ويواصل مكتب المدعي العام تجميع مواد التحقيق واستعراضها لتسليمها إلى مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحيلت ملفات خمس قضايا منتهية (تتعلق بـ ١٦ مشتبه فيها وتغطي ٥ بلدات) إلى البوسنة والهرسك. ويتوقع المكتب الانتهاء من إحالة مواد التحقيق المتعلقة بالقضايا الأربع الأخيرة التي تشمل ١١ مشتبه فيها إلى مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك في نهاية عام ٢٠٠٩. وسيستمر تقديم المساعدة على نطاق واسع لأغراض المتابعة.

٧٣ - ويواصل مكتب المدعي العام دعم الجهود الدولية والوطنية المبذولة لتعزيز الإدارة الخاصة المعنية بجرائم الحرب التابعة لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك. وتعد هذه المساعدة عنصرا حاسما لمواصلة أعمال التحقيق والمقاضاة المتعلقة بالملفات التي أحالتها المحكمة الدولية للتحقيق.

٧٤ - كما يستجيب مكتب المدعي العام بانتظام لطلبات المساعدة المقدمة من السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة ومن دول خارج يوغوسلافيا السابقة تحقق في جرائم الحرب التي ارتكبت هناك.

٧٥ - وأخيرا، ما زالت وفود من مكاتب المدعين العامين، وخاصة من بلدان يوغوسلافيا السابقة، تقوم بزيارات لمكتب المدعي العام بحثا عن مواد لدعم التحقيقات التي تجريها في جرائم الحرب.

دال - بناء القدرات

٧٦ - واصل مكتب المدعي العام تقديم الدعم الكامل لتعزيز سيادة القانون في المنطقة من خلال أنشطة بناء القدرات وتطوير الشراكات مع المدعين العامين الوطنيين. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك، المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة لتمكين المدعين العامين المعنيين بشؤون الاتصال والمتدربين من المنطقة من العمل في مكتب المدعي العام. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اضطلع المدعون العامون المعنيون بشؤون الاتصال من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا بمهام في إطار برنامج التعاون الجديد هذا.

٧٧ - ولا يزال التعاون بين السلطات في المنطقة في المسائل القضائية في غاية الأهمية لنجاح الادعاء في قضايا جرائم الحرب على الصعيد الوطني. وبغية تعزيز التعاون الإقليمي، قام مكتب المدعي العام أيضا، بدعم من الاتحاد الأوروبي، بتنظيم مؤتمر في بروكسل في ٢ و ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ للمدعين العامين والمختصين بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد أحرز تقدم في التعاون بين دوائر الادعاء من خلال وضع قوائم جرد للقضايا باستخدام برمجيات متوافقة. وفي حين تعاون المدعون العامون بشكل جيد، فإن التحقيقات الموازية ما زالت تمثل مشكلة، بسبب عدم وجود أساس قانوني للتعاون، حيث تكون الأدلة لدى بلد ما، بينما يقيم المشتبه فيه في بلد آخر. وقد طلب المدعي العام من الدول سرعة معالجة هذه المسائل، حيث أنها يمكن أن تؤثر أيضا على مواصلة النظر في القضايا وإحالة المواد من مكتب المدعي العام.

خامسا - أنشطة قلم المحكمة

٧٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قلم المحكمة توفير الدعم التشغيلي لدوائر المحكمة ومكتب المدعي العام، طبقا للنظام الأساسي للمحكمة ولقواعدها، كما واصل تنظيم جميع الشؤون الإدارية للمحكمة. وظل هانز هولتويس يترأس قلم المحكمة حتى ٣١ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عندما انتهت مدة ولايته. وتولى جون هوكينغ، الذي كان يعمل حينئذ نائبا لأمين سجل المحكمة، العمل بوصفه أمين سجل المحكمة بالنيابة إلى أن تم تعيينه أمينا لسجل المحكمة، اعتبارا من ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩.

ألف - مكتب أمين سجل المحكمة

٧٩ - يتكون مكتب أمين سجل المحكمة من قسم الاستشارة للشؤون القانونية وشؤون السياسات بقلم المحكمة، ودائرة الاتصالات.

٨٠ - وقدم قسم الاستشارة بقلم المحكمة المشورة لأمين سجل المحكمة ونائب أمين سجل المحكمة وإدارة المحكمة في المسائل المتعلقة بالسياسات، والمطالبات المقدمة ضد المنظمة، والمسائل المتعلقة بالعقود والمساءلة، وقدم فتاوى وتفسيرات بشأن النظام الأساسي للمحكمة، وقواعدها، والنظام الإداري للموظفين، والنظام المالي للأمم المتحدة، والتوجيهات الإدارية، والتشريعات الداخلية الأخرى. وقام القسم بصياغة وثائق المحكمة المتعلقة بمسائل تم قلم المحكمة، أو أثارها قلم المحكمة، كما قام بإعداد موجزات للدعوى الخاصة بمطالبات الموظفين المعروضة على الأمين العام و مجلس الطعون المشترك. كما قام بالتفاوض بشأن العقود التجارية وإعداد تلك العقود.

٨١ - وقام قسم الاستشارة بقلم المحكمة في أحيان كثيرة بالاتصال بالبلد المضيف وقدم مشورة قانونية ومشورة بشأن السياسات في تنفيذ اتفاق البلد المضيف. وساعد القسم في المفاوضات بشأن الاتفاقات ومذكرات التفاهم بين المحكمة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتصل بمسائل مثل وحدة الاحتجاز، وإنفاذ الأحكام التي تصدرها المحكمة (تم توقيع ثلاثة اتفاقات خلال الفترة المشمولة بالتقرير)، ونقل الشهود الذين يتسم وضعهم بالحساسية (أربعة اتفاقات).

٨٢ - وقامت دائرة الاتصالات، التي تضم قسما لوسائط الإعلام والدعوة وشبكة الإنترنت، وقسما للمكتبة والمنشورات والشبكة الداخلية للمحكمة (تريبيونيت) والزيارات، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بإطلاق موقع جديد على شبكة الإنترنت لتزويد الجمهور بمعلومات أكثر عن تاريخ المحكمة وإنجازاتها وأعمالها الجارية. ويضم الموقع الجديد أدوات بحث وقواعد بيانات، مثل قاعدة بيانات سجلات المحكمة. وتوفر قاعدة البيانات هذه إمكانية وصول عامة ورقمية إلى سجلات المحكمة، وتشتمل على ما يقارب الـ ١٦٠ ٠٠٠ ملف من ملفات المحكمة، وهي وسيلة هامة لنقل معارف وخبرات المحكمة إلى إقليم يوغوسلافيا السابقة وخارجه. واستمر برنامج الدعوة الذي تنفذه المحكمة في تحديد المعايير للمحاكم الدولية، بينما ظل مكتب وسائط الإعلام منشغلا بالأحداث الإعلامية الرئيسية، مثل نقل رادوفان كاراديتش. وزاد قسم المكتبة والمنشورات والشبكة الداخلية

للمحكمة (تريبيونيت) والزيارات من فعالية منفذ الشبكة الداخلية (تريبيونيت) والاتصالات الداخلية للمحكمة (وهي أداة الاتصال الرئيسية للمحكمة) بغرض جعلها أيسر استعمالاً بالنسبة للموظفين.

باء - قسم خدمات الدعم القضائي

٨٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قسم إدارة شؤون المحكمة وخدمات الدعم بتقديم الدعم لعدد يصل إلى ثماني محاكمات، إضافة إلى العديد من جلسات الاستماع التمهيدية للمحاكمة، والمتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، وبالاستئناف. ويتولى القسم أيضاً إنشاء قاعدة بيانات سجلات المحكمة. وقد عمل القسم بصورة وثيقة مع قسم المحفوظات بالمحكمة في مشروع لرقمنة كامل المحفوظات السمعية البصرية الخاصة بجميع إجراءات المحاكمات. وحيث أن العديد من المتهمين اختاروا أن يمثلوا أنفسهم أمام المحكمة، لذا تم إنشاء مكتب للتمثيل الذاتي تحت إشراف مشترك من قسم إدارة شؤون المحكمة وخدمات الدعم، ومكتب المعونة القانونية ومسائل الاحتجاز. والهدف من مكتب التمثيل الذاتي هو تنسيق تزويد المتهمين الذين يمثلون أنفسهم بالوسائل اللازمة لإعداد مرافعاتهم. وتشمل تلك الوسائل إمكانية الوصول إلى منظومة الكشف الإلكتروني بوحدة الاحتجاز، وتوفير الوثائق، ووسائل النسخ الضوئي، وحيث تخزين إضافي بوحدة الاحتجاز.

٨٤ - واستمر قسم خدمات المؤتمرات واللغات في توفير احتياجات المحكمة من خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية وتدوين محاضر المحكمة. وقامت وحدتا الترجمة التحريرية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بترجمة نحو ٧٠ ٠٠٠ صفحة إلى اللغات الإنكليزية، والفرنسية، والبوسنية/الكرواتية/الصربية، والألبانية والمقدونية. وقامت وحدة الترجمة الشفوية بتسجيل ٧ ٠٠٠ يوم عمل للمترجمين الشفويين للمؤتمرات. وقامت خدمات تدوين محاضر المحكمة بإصدار ١٣٨ ٠٠٠ صفحة من صفحات المحاضر الحرفية لعدد يصل إلى ثماني محاكمات.

٨٥ - ويتكون قسم الضحايا والشهود من ثلاث وحدات رئيسية. ويسرّت وحدات العمليات والدعم التابعة للقسم سفر ٧٢٧ من الشهود (وأشخاص الدعم المرافقين لهم)، إلى لاهاي للإدلاء بشهادتهم. وقامت وحدة الحماية بتنسيق الاستجابات المهنية لعدد متزايد من التهديدات الموجهة إلى الشهود قبل ماثولهم أمام المحكمة وأثناءه وبعده. كما عملت وحدة الحماية، في ظل الظروف المناسبة، على نقل الشهود المشمولين بالحماية.

٨٦ - وقدم مكتب المعونة القانونية ومسائل الاحتجاز خدماته لأكثر من ٥٠٠ من أعضاء أفرقة الدفاع في الإجراءات التمهيدية للمحاكمة وإجراءات المحاكمة والاستئناف. وقد نتج الأثر الأكبر على عبء عمل المكتب عن المحاكمات التي تضم عدداً من المتهمين، إلى جانب

زيادة استخدام أموال المعونة القانونية نظرا لتعدد وطول مدة هذه المحاكمات. كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا غير مسبوق من حالات انتهاك حرمة المحكمة، مما استدعى قيام المكتب بتعيين محققين ومدعين عامين، إضافة إلى محامي الدفاع عن المتهمين من أصدقاء المحكمة، ودفع أجورهم.

٨٧ - وقدم مكتب المعونة القانونية ومساءل الاحتجاز محامين للمشتبه فيهم أثناء إجراء المقابلات مع الادعاء، وللأشخاص الذين أدانتهم المحكمة أو الأشخاص الآخرين المحتجزين في وحدة الاحتجاز الذين أدلوا بشهادتهم في قضايا معروضة على المحكمة. كما زادت طلبات الحصول على الإفراج المبكر وتخفيف العقوبة المحكوم بها حيث تقدم الأشخاص المدانون الذين قضوا ثلثي مدة عقوبتهم، من خلال المحامين، بطلبات إلى رئيس المحكمة للإفراج المبكر عنهم. وتم دفع الأجر في جميع القضايا في المرحلة التمهيديّة ومرحلة المحاكمة بمبلغ مقطوع، في حين دفعت الأجر في قضايا الاستئناف على أساس الأجر بالساعة. ومن المتوخى الاستعاضة عن سياسة دفع الأجر بالساعة بسياسة توفير المعونة القانونية على أساس دفع مبلغ مقطوع بمجرد إكمال المشاورات مع رابطة محامي الدفاع؛ ومن المتوقع اعتماد هذه السياسة في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٩. وتم الدفع في قضايا انتهاك حرمة المحكمة أيضا على أساس الأجر بالساعة؛ ولكن، مع تزايد عدد هذه القضايا، فإن المكتب يعكف حاليا على وضع سياسة للدفع في قضايا انتهاك حرمة المحكمة، ومن المتوخى الاستعاضة عن نظام الدفع بالساعة بدفع مبلغ مقطوع. واستمر المكتب في إدارة مسائل الدفع المتعلقة بالمساعدين القانونيين للمتهمين الذين يدافعون عن أنفسهم وفقا للنظام الخاص للأجر الذي تم استحداثه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتمشيا مع توجيهات محددة صادرة عن الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف، يعكف المكتب حاليا على تنقيح سياسة الدفع هذه بحيث تعكس أحدث الاجتهادات القضائية بشأن التمويل العام للدفاع عن المتهمين الذين يدافعون عن أنفسهم.

٨٨ - كما قام مكتب المعونة القانونية ومساءل الاحتجاز بتأييد الدفاع مؤسسيا عن طريق توسيع نطاق مرافق تكنولوجيا المعلومات بحيث يتمكن محامي الدفاع من مواصلة أداء دوره الهام في إعلاء العدالة الدولية. وواصل المكتب العمل في تعاون وثيق مع رابطة محامي الدفاع لضمان النزاهة المهنية للمحامين، وأشرك رابطة محامي الدفاع في المشاورات المتعلقة بالقرارات والسياسات الرئيسية التي تؤثر على عمل محامي الدفاع.

٨٩ - وأخيرا، وضمن إطار مشروع التعاون فيما بين المحاكم، قام مكتب المعونة القانونية ومساءل الاحتجاز، مع نظرائه في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الخاصة لسيراليون، والمحكمة الجنائية الدولية، بتبادل خبراته في عدد من المسائل المتصلة بالدفاع، مثل تطبيق سياسات دفع مبلغ مقطوع، وسحب المحامين، والتمثيل الذاتي.

٩٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وحدة الاحتجاز العمل بمستوى عالٍ من النشاط في خدمة العملية القضائية على أساس يومي للمتهمين الذين في مرحلة المحاكمة مع تقديم الرعاية الآمنة أثناء الاحتجاز لجميع الأشخاص المحتجزين. وتشمل التحديات الإضافية وجود مجموعة من الأشخاص المحتجزين الطاعنين في السن (حيث يبلغ متوسط أعمارهم أكثر من ٥٧ سنة)، مما يؤدي إلى زيادة وتعقد المسائل الطبية ومسائل الرعاية الصحية؛ والعدد غير المسبوق من حالات الإفراج المؤقت لمدد مختلفة؛ وتيسير الاحتياجات الإضافية لعدد من المتهمين الذين يمثلون أنفسهم، والشهود المحتجزين، والأشخاص المحتجزين المتهمين بانتهاك حرمة المحكمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، خفضت وحدة الاحتجاز من طاقة زناناتها بنسبة ٢٤ في المائة تقريبا، مما يعكس المرحلة الأولية لتقليص حجم المحكمة.

جيم - شعبة خدمات الدعم الإداري

٩١ - بموجب القرار ٦٣/٢٥٥، وبعد أن نظرت الجمعية العامة في تقرير الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة، قررت الموافقة على اعتماد منح للحساب الخاص للمحكمة يبلغ إجماليه ٩٠٠ ٢٣٢ ٣٧٦ دولار (صافيه ٣٠٠ ٣٣٢ ٣٤٢ دولار) لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٩٢ - وتضمنت مستويات الملاك المنقحة لفترة السنتين إعادة الـ ٢٥٨ وظيفة التي كان قد تقرر أصلا إلغاؤها، خلال عام ٢٠٠٩، إلى وضعها السابق لكامل مدة الـ ١٢ شهرا في عام ٢٠٠٩.

٩٣ - وتُقدَّر الموارد الخارجة عن الميزانية، خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بمبلغ ٩٠٠ ٤٧٨ ٣ دولار، على أن تستخدم لمجموعة متنوعة من أنشطة المحكمة. وحتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وردت لصندوق التبرعات المعني بدعم أنشطة المحكمة تبرعات نقدية بما يقرب من ٤٥,٧ مليون دولار. وخلال الفترة من ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تلقت المحكمة ٢٩١ ٣٣٩ ١ دولارا في شكل تبرعات نقدية.

٩٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت شعبة خدمات الدعم الإداري دعمها لقسم الموارد البشرية من أجل تنفيذ تدابير خاصة للاحتفاظ بالموظفين (الانتقال الوظيفي، والتطوير الوظيفي، واحتياجات التدريب). ولتحقيق تلك الغاية، قامت الشعبة بتنسيق إطلاق برنامج شامل للتطوير الوظيفي. كما شاركت الشعبة في وضع إجراء سيستخدم لتقليص عدد الوظائف في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بالتشاور مع ممثلي الموظفين.

٩٥ - وأخيرا، اضطلعت الشعبة بالمسؤولية عن تنسيق إعداد التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.